



١٠١٩

مفتاح الكملة

في شرح قواعد العلامة

للشيخ الشيخ

السيد محمد جواد الحسيني

المرقفي سنة ١٢٢٦ هـ

حقيقه وعيلاق عليه

الشيخ محمد تاج الدين

الجزء التاسع عشر

من مؤلفات السيد الشريف

التابعة لجامعة المدرسين بمصر المشرفة

سرشناسه: حسینی عاملی، محمدجواد بن محمد، ۱۱۶۰-۱۲۲۶ ق.

عنوان قراردادی: قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، شرح
عنوان و نامیدید آور: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة [حسن بن يوسف الحلبي] / محمدجواد الحسيني العاملي، حقه
وعلق عليه محمدباقر الخالصي.

مشخصات نشر: قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۱۴۱۹ ق. = ۱۳۷۷ ش.
مشخصات ظاهري ۲۶ ج.

فروست: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ۱۰۱۹.

شایک: دورة: ۰ - ۶۲ - ۴۷۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ج، ۱۹ - ۲ - ۶۵۹ - ۴۷۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

یادداشت: عربی،
یادداشت: ج. ۵ (چاپ سوم: ۱۴۳۳ ق. = ۱۳۹۱).
یادداشت: ج. ۸، ۹، ۱۱ و ۱۲ (چاپ دوم: ۱۴۲۹ ق. = ۱۳۸۷).
یادداشت: ج. ۱۱ (چاپ سوم: ۱۴۳۴ ق. = ۱۳۹۲).
یادداشت: ج. ۱۶ (چاپ دوم: ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).
یادداشت: ج. ۱۸ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶) (فیبا).
یادداشت: ج. ۱۹ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶).
یادداشت: ج. ۲۳-۲۵ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق. = ۱۳۸۹) (فیبا).
یادداشت: کتابخانه.

موضوع: فقه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸-۷۲۶ ق. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام - نقد و تفسیر.
موضوع: فقه جعفری - قرن ۸ ق.

شناسه افزوده: خالصي، محمدباقر، ۱۳۲۱ - مصحح.

شناسه افزوده: علامه حسن بن یوسف، ۶۴۸ - ۷۲۶ ق. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، شرح
شناسه افزوده: جامعه المدرسين حوزة علمية قم، دفتر انتشارات اسلامي.

رده بندی كنكر: ۱۱۰ - ۱۱۰ - ۱۱۰ ق ۹ ج ۸ / BP ۱۸۲/۳

رده بندی ديويي: ۳۴۲ - ۲۹

شماره كتابشناسي ملي: ۱۸۵۳ - ۸



مفتاح الكرامة

(۱۹ ج)

- تأليف: الفقيد الامتياز السيد محمد جواد العاملي
 - الموضوع: الفقه
 - تحقيق: الشيخ محمد باقر الخالصي
 - طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي
 - عدد الصفحات: ۹۰۰
 - الطبعة: الثالثة
 - المطبوع: ۵۰۰ نسخة
 - التاريخ: ۱۴۳۶ هـ ق.
 - شابك ج ۱۹: ۹۷۸-۹۶۴-۴۷۰-۶۵۹-۲
- ISBN 978 - 964 - 470 - 659 - 2

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

بقية
كتاب الأمانات
وتوابعها

www.kotab.ir

فهرس الموضوعات بقية كتاب الأمانات وتوابعها

٧	المقصد الثالث: في إحياء الموات
٧	في تعريف الموات
١٠	في بيان المشتركات بين المسلمين وهي أربعة
١١	الفصل الأول: الأراضي
١٩	في ذكر أسباب الاختصاص للأرض الميتة
٢٠	الأول: العمارة
٤١	الثاني: اليد
٤٣	الثالث: حریم العمارة
٧١	الرابع: كون الملك مشعرا للعبادة
٧٤	الخامس: التحجير
٨٦	السادس: إقطاع الإمام
١٠٢	الفصل الثاني: المنافع

- ١٠٢ في أحكام ما ينتفع به العموم
١٢٩ الفصل الثالث: المعادن
١٣٠ في المعادن الظاهرة
١٤٠ في المعادن الباطنة
١٥٦ الفصل الرابع: في المياه، وأقسامها سبعة
١٥٦ الأوّل: في المياه المحرّزة
١٥٨ الثاني: في مياه البئر
١٧٣ الثالث: في مياه السيون والعيوث والآبار
١٧٥ الرابع: في مياه الأنهار الكبار
١٧٥ الخامس: في مياه الأنهار الصغار
١٩٢ السادس: في الماء الجاري من بئر
٢٠٠ السابع: في ماء النهر المملوك الجاري من ماء مملوك
٢٠٤ تنمّة: في أنّ المرجع في صدق الإحياء العرف

كتاب الإجارة وتوابعها

- ٢١٩ المقصد الأوّل: في الإجارة
٢١٩ في تعريف الإجارة
٢٢١ الفصل الأوّل: في ماهية الإجارة
٢٢٥ في ايجاب الإجارة وقبولها
٢٣٢ في أنّ الإجارة لازمة من الطرفين
٢٣٣ في عدم بطلان الإجارة بالبيع
٢٣٦ في عدم بطلان الإجارة بالعدر

- ٢٣٨ في أن الإجارة هل تبطل بموت أحد الطرفين؟
- ٢٤٩ فيما لو مات الموَجِر الموقوف عليه قبل انتهاء الإجارة
- ٢٥٣ في أنه هل تتعلّق بها الخيارات أو لا
- ٢٥٥ الفصل الثاني: في أركان الإجارة
- ٢٥٥ في تعيين محلّ الإجارة
- ٢٥٦ المطلب الأوّل: المحلّ
- ٢٥٦ في تعريف محلّ الإجارة
- ٢٦٠ في صحّة إجارة المشاع
- ٢٦٢ في صحّة إيجار العين المستأجرة
- ٢٧٠ في أن شرط صحّة إجارة رهن المال المستأجر أو وصفه
- ٢٧٢ في أنه لا يبطل الإجارة ببيع المال المستأجر
- ٢٧٨ فيما لو كان المال المستأجر معيّن
- ٢٨٦ فيما لو تلف المال المستأجر قبل القبض أو عقبه
- ٢٩٣ فيما لو ظهر المستأجر مستحقّاً للمال المستأجر
- ٢٩٥ في صحّة إجارة العقار بالوصف المعين
- ٢٩٨ في جواز إجارة الحّمّام بمشاهدة سبعة أشياء أو وصفه
- ٢٩٩ في أن علف الدابة وسقيها على المستأجر
- ٣٠١ في أنه هل نفقة الأجير على المستأجر أو لا؟
- ٣١١ فيما لو آجر الوليّ الصبيّ فبلغ في الأثناء
- ٣١٤ فيما لو آجر الوليّ الصبيّ فمات الوليّ في الأثناء
- ٣١٥ فيما لو آجر عبده ثمّ اعتقه في الأثناء
- ٣٢١ المطلب الثاني: في العوض

- ٣٢١ في أنه يجب أن يكون العوض معلوماً
- ٣٢٨ في أن كلما جاز أن يكون ثمناً جاز عوضاً
- ٣٢٩ الكلام في صحة استئجار الدار بعمارتها وفي نظائره
- ٣٣٥ فيما لو آجر بأجرتين على التقديرين
- ٣٤١ فيما لو قصر الأجير عن الوفاء بالمعین
- ٣٤٧ فيما لو أحال المرط بجميع الأجرة
- ٣٥٠ فيما لو كان مورد الإجارة كل شهر بدرهم
- ٣٥٦ فيما لو استأجر لنقل صبرة المجهولة
- ٣٥٧ فيما لو استأجره مدة شهر بدرهم فإن زاد فبحسابه
- ٣٥٨ في أن المؤجر يملك الأجر بالتمام
- ٣٦٥ في أنه لا يجب تسليم الأجرة إلا بعد إتمام العمل
- ٣٦٦ في اشتراط تسليم العمل لأخذ الأجرة وعدمه
- ٣٨٠ فيما لو بذل المؤجر العين ولم يأخذها المستأجر
- ٣٨٣ فيما لو طلب المستأجر العين ولم يدفعها المالك
- ٣٨٤ فيما لو ظهر عيب في الأجرة
- ٣٨٦ فيما لو أفلس المستأجر
- ٣٨٧ حكم إيجار العين بأكثر مما استأجره
- ٤٠٤ حكم إيجار بعض العين بالمثل أو الزائد
- ٤٠٦ فيما لو آجر العين بأقل مما استأجره
- ٤٠٩ فيما لو ظهرت الإجارة فاسدة
- ٤١٧ في كراهة استعمال الأجير قبل تعيين الأجرة

- ٤١٨ في كراهة تضمين الأجير مع عدم تهمته
- ٤٢٣ المطلب الثالث: في المنفعة
- ٤٢٣ في شروط المنفعة المستأجرة عينها
- ٤٢٣ الشرط الأول: أن تكون المنفعة مباحة
- ٤٢٩ الشرط الثاني: أن تكون مملوكة
- ٤٣٤ الشرط الثالث: أن تكون المنفعة متقومة
- ٤٤٢ الشرط الرابع: أن تكون المنفعة بانفرادها متقومة
- ٤٤٥ حكم استئجار بضرة الإرضاع مع الحضانة وعدمها
- ٤٥١ في جواز استئجار النحل للضراب
- ٤٥٢ حكم استئجار البئر للاستقلال
- ٤٥٣ في جواز استئجار الأطياب للشمس
- ٤٥٤ في جواز استئجار الحمام للبت
- ٤٥٦ الشرط الخامس: في إمكان وجود المنفعة
- ٤٥٩ الشرط السادس: في القدرة على التسليم
- ٤٦٤ في أنه لا يشترط اتصال مدة الإجارة بالعقد
- ٤٧١ في اشتراط أن لا يكون للمؤجر مانع شرعي
- ٤٧٧ فيما لو تلفت العين المستأجرة قبل القبض أو في الأثناء
- ٤٨٣ فيما لو تلفت المنفعة المشروطة وبقي غيرها
- ٤٨٥ في منع المؤجر المستأجر من التصرف في العين
- ٤٩١ فيما لو غصب أجنبي العين قبل القبض
- ٤٩٣ فيما لو ردّت العين المغصوبة في أثناء الإجارة

- ٤٩٦ فيما لو كانت إجارة العامل على عمل مضمون فغصب
- ٤٩٧ فيما لو كان غصب العين بعد القبض
- ٥٠٣ فيما لو استأجر داراً فمنع من سكناه خوف
- ٥٠٦ الشرط السابع: في إمكان حصول المنفعة للمستأجر
- ٥٠٧ فيما لو آجر نفسه للصلاة الواجبة على نفسه
- ٥٠٨ حكم الاستئجار للجهاد
- ٥١٠ حكم الاستئجار عن الميت للصلاة والصيام
- ٥١٢ في وجوب الترتيب في الإتيان بالصلوات المستأجرة
- ٥١٨ حكم استئجار أجيرين لصلاة ميت
- ٥٢٥ في جواز الاستئجار للزيارة عن الحي والميت
- ٥٢٦ حكم الاستئجار للاحتطاب والاحتشاش لغيرهما
- ٥٢٧ الشرط الثامن: في أن تكون المنفعة معلومة
- ٥٣١ الأوّل: من الموارد التي يبطل بها: استئجار الأدي
- ٥٣١ في صحّة استئجار الأدي خاصاً
- ٥٣٣ في عمل الأجير لغير المستأجر
- ٥٤٤ في أن المنفعة والأجرة تملك بنفس العقد
- ٥٤٥ في لزوم تعيين العمل بالزمان أو المحلّ
- ٥٥٠ فيما لو جمع في تعيين العمل بين الزمان والمحل
- ٥٥٣ في لزوم تعيين السور أو الزمان في تعليم القرآن
- ٥٥٥ في لزوم تعيين الصبيّ والمحلّ والمدّة في الإرضاع
- ٥٥٨ في لزوم تناول المرضعة ما يدرّ به لبنها

- ٥٦٠ في جواز إيجار أمتة للإرضاع إلا المكاتبه
- ٥٦١ في عدم جواز الإرضاع للأمة التي لها ولد
- ٥٦٢ في اشتراط إذن زوج الأمة للإرضاع
- ٥٦٢ فيما لو مات المرتضع أو المرضعة
- ٥٦٦ في كفاية تحصيل المسمى في تحقق العمل
- ٥٦٧ فيما لو ضعف الأجير عن العمل بالمرض
- ٥٦٨ فيما لو اختلف العمل باختلاف الأوصاف
- ٥٧٢ في جواز الاستئجار لحفظ الآبار والأنهار
- ٥٧٤ فيما تجب معرفته في الأوصاف البئر
- ٥٧٧ فيما لو وصل الأجير إلى صخره صاب
- ٥٨٠ حكم تعيين الأجرة إذا وصل إلى الصخرة
- ٥٨٤ فيما لو استأجره لعمل اللبن
- ٥٨٨ فيما لو استأجره للتطين
- ٥٨٩ فيما لو استأجره للاستنساخ
- ٥٩٢ فيما لو استأجره لتعليم القرآن
- ٦٠١ فيما لو جعل لتعليم القرآن صداقاً
- ٦٠٢ فيما لو استأجره لتعليم العلم
- ٦٠٤ الكلام فيما لو استأجره لتعليم الفقه
- ٦٠٧ فيما لو استأجره للمداواة
- ٦١٤ فيما لو استأجره للرعي
- ٦٢٢ فيما لو استأجره لأستيفاء القصاص والحدود

- ٦٢٤ فيما لو استأجره لسائر ما يتعلق بالإجارة
- ٦٢٦ فيما لو استأجره للخدمة
- ٦٢٧ الثاني من الموارد التي يبطل بها: الدواب
- ٦٢٧ فيما لو استأجر الدابة للركوب
- ٦٣٩ فيما لو استأجر الدابة لحمل الزاد
- ٦٤٢ فيما يجب على مؤجر الدابة في الإجارة
- ٦٤٨ فيما لو استأجر الدابة للركوب متناوبة
- ٦٥٣ فيما لو استأجر الدابة لحمل المتاع
- ٦٥٤ في لزوم المعرفة بالحمل بالمناهدة أو الوزن
- ٦٥٦ فيما لو استأجرها للحج أو لم
- ٦٥٧ فيما لو استأجرها لحمل ما شاء
- ٦٥٨ في أن الظرف خارج عن الحمل
- ٦٦٠ فيما لو استأجرها للحرث
- ٦٦٣ فيما لو استأجرها للطحن
- ٦٦٤ فيما تجب معرفته إذا استأجرها للاستقاء
- ٦٦٧ الثالث من الموارد التي يبطل بها: الأرض
- ٦٦٨ فيما تجب تعيينه في استئجار الأرض
- ٦٦٩ فيما لو استأجر الأرض لأي عملٍ شاء
- ٦٧١ فيما لو ردد الإجارة بين الغرس والزرع
- ٦٧٢ فيما لو آجر الأرض لزرع ما شاء
- ٦٧٧ فيما لو استأجر الأرض لأمرٍ معيّن
- ٦٧٨ فيما لو استأجر أرضاً قد لاماء لها وقد يكون

- ٦٨٧ فيما لو استأجر أرضاً قد تغرق
- ٦٨٨ فيما لو اتفق غرق الأرض أو تلفها
- ٦٩٥ في وجوب تعيين المدّة في إجارة الأرض
- ٦٩٧ في عدم وجوب اتّصال مدّة الإجارة بالعقد
- ٦٩٨ فيما لو انقضت المدّة قبل حصاد الزرع
- ٧٠٤ فيما لو استأجر الأرض مدّة لا تكفي للزرع
- ٧١٣ في صحة استئجار الأرض للغرس بمدّة سنة
- ٧٢٣ فيما لو استأجر داراً للسكنى
- ٧٣٠ فيما لو استأجر داراً ليتنزه مسجداً
- ٧٣٢ الفصل الثالث: في الامتياز
- ٧٣٢ فيما لو استأجر إلى العشاء أو النهار
- ٧٣٥ فيما لو نمت الأجرة المعيّنة في يد المأجر
- ٧٣٧ حكم الخيوط فيما لو استأجر خيطاً
- ٧٣٩ فيما لو استأجر للحضانة أو الرضاع
- ٧٤٢ فيما لو قدر المالك على تخلص المغصوب
- ٧٤٣ في أنّه لا يجبر المؤجر على العمارة في الدار
- ٧٤٥ يجب على المؤجر تسليم الدار بالمفتاح
- ٧٤٦ فيما لو ضاع مفتاح الدار
- ٧٤٧ في أنّه يجب على المالك تفرغ الدار
- ٧٤٨ حكم ما إذا تجدد اشتغال الدار
- ٧٥١ فيما لو استأجر أرضاً لها شرب معلوم
- ٧٥٣ فيما لو زرع ما هو أضرب من الزرع المعين

- ٧٥٧ في أن آلة الإسقاء والاستسقاء على المستأجر
- ٧٥٨ حكم الثوب المستأجر للعمل
- ٧٥٩ الفصل الرابع: في الضمان
- ٧٥٩ في أن العين أمانة في يد المستأجر
- ٧٦٤ حكم شرط ضمان العين على المستأجر
- ٧٦٧ فيما لو تعدي المستأجر عن المشروط
- ٧٧٣ فيما لو ربط الدابة في مدة الانتفاع
- ٧٧٤ في أن يد الخياط والصانع ونحوهما يد أمانة
- ٧٨٥ فيما لو تعدي المستأجر في حفظ العين
- ٧٨٨ فيما لو حمل المؤجر أو المستأجر أن يد ممّا شرط
- ٧٩٢ فيما لو حمل الزائد ممّا شرط أجراً
- ٧٩٣ في أن الصانع ونحوه يضمن ما يجنيه
- ٧٩٦ في أن الجمال والحمال يضمن ما يتلفه
- ٧٩٨ حكم الطبيب إذا اتلف بطنه
- ٨٠٥ في تخيير المالك تضمين الصانع إذا تلف الثوب
- ٨٠٨ فيما لو استأجر لحياكة عشر فزاد أو نقص
- ٨١٣ فيما تقطعه الثوب بشرط كفايته قميصاً
- ٨١٥ في أن الأجير لا يبرأ إلا إذا سلم العين مفروغاً
- ٨١٩ فيما لو تلفت العين بعد العمل
- ٨٢٠ فيما لو اشتبه القصار في دفع الثوب
- ٨٢٢ في لزوم الوفاء بالشروط الجائزة
- ٨٢٣ في التصرفات الجائزة للمستأجر

- ٨٢٤ في التصرفات الجائزة للأجير
- ٨٢٦ فيما لو عمل بغير إذن الآذن
- ٨٢٦ فيما لو أخذ البراءة من الولي
- ٨٢٧ في ضمان راعي الغنم إذا قصر
- ٨٢٨ فيما لو دفع إلى غيره شيئاً ليعمل فيه وأطلق
- ٨٣٧ فيما لو استأجر المحجور مع الإذن فأفسد
- ٨٤١ في صحة إبراء الأجرة المعيّنة في الذمة
- ٨٤٢ فيما لو تسلب أجراً ليعمل فهلك
- ٨٤٣ فيما لو استأجر ليعمل فزاد أو كذب
- ٨٤٤ فيما لو استأجره للقصاص فعفا
- ٨٤٥ الفصل الخامس: في التنازع
- ٨٤٥ فيما لو اختلف الطرفان في أصل الإجارة
- ٨٥٢ فيما لو اختلف الطرفان في قدر الأجرة
- ٨٥٤ فيما لو اختلف الطرفان في مدة الإجارة
- ٨٦٢ فيما لو اختلف الطرفان في موضوع الإجارة
- ٨٦٤ فيما لو اختلف الطرفان في ردّ العين
- ٨٦٥ فيما لو اختلف الطرفان في هلاك المتاع
- ٨٦٨ فيما لو اختلف الطرفان في وقت الهلاك
- ٨٧٠ فيما لو اختلف الطرفان في متعلق الإجارة
- ٨٧٩ فيما لو أقر المؤجر بملكية العين المغصوبة للغاصب
- ٨٨٠ فيما لو اختلف الطرفان في مبطل العقد
- ٨٩٠ فهرس الموضوعات